مائتي ألفِ قَتيل، ما هي مَواقفُهم من هذه الفِتن في مَدارسِهم وصُحفِهم ومجلاّتِهم.

مَا هي مَواقفُهم من الكُتب السّلفيّة الّتي تَردّ على سيّد قُطب، وطَعنه في بَعض الأنبيَاء، وقوله: بأزليّة الرُّوح، وقوله: بِخلقِ القُرآن، وأنّ القرآنَ فيه فُنون المُوسيقى والسينما والتّمثيل والتّصوير، وأنّ الدّين والفنّ صِنوان.

ومَا هو مَوقفُهم من الكُتب الّتي تَنتقدُ الإخوانَ المسلمين في ضَلالِاتهم، بما فيها مِن عَلاقاتٍ مع الرّوافض والصّوفيّة، بل مع النّصارى، ودَعوتِهم إلى وِحدة الأديان في عَددٍ من المُؤتمرات. [من مقال على النت بعنوان "قاعدة نصحح ولا نهدم عند أبي الحسن"].

وقال الشيخ أيضا: قاعدة: "لا نَهدمُ الرّجال ولكن نُصحّح الأخطَاء"، هذه قاعدة: "نُصحّح ولا نُجرّح"...هذه [القاعدة] مُستحيلةٌ، وهو مَن يُجرّح ويَهدِم النّاس بالباطل، والّذي يَقولُ بهذه القاعدة، ويُنادي بها، أشدُّ النّاس هَدمًا للأشخاص، وليس لهم هَدفٌ إلاّ هَدم الأشخَاص، وأحيانًا يَتعدّى هَدمُهم إلى المنهَج، هَذه قاعدةٌ شيطانيّة بَاطلة، كيف [كان] السّلف [مع]: الرّافضي، الجهمي، المُعتزلي، المُرجئ، يقولون بالتّوقُف؟!!، ومُؤمن سلفيٌّ -مائةٌ بالمائة- يقول: تَوقّفتُ [في مسألة] القولِ بخلق القرآن، [إلاّ] قالوا: مُبتدعٌ ضالٌّ، ألم يَهدمُوه؟!! أحمدُ بنُ حنبل وألفٌ معه في عَصره، يقولُون هذا الكَلام، [ثُمّ] أنتَ مَن حتّى تَضعَ القواعد؟ يكونُ الواحدُ [منهم] جاهلاً غبيًّا، تربّى على فِكر الإخوانِ المسلمين المُميّعين، ثُم يَطلعُ لك بهذه القَواعِد. [من مسموع على النت بعنوان: "قاعدة شيطانية" لفضيلة الشيخ ربيع بن هادي المدخلي].

وسئل عن قاعدة: "لا نَجعلُ اختلافَنا في غَيرنَا سَبباً للاختلاف فيما بَيننَا". **فأجاب**: بأنّها قاعدةٌ فاسدَة، وأنّهم مِن خِلالها يُريدُون التّوصل إلى

عَدم تَبديع وجَرح مَن هُو أهلٌ لِلجرحِ والتّبدِيع، مثلُ المَغرَاوي وأبي الحسن المأربي ومحمد حسّان. [من أجوبة الشيخ ربيع على أسئلة رائد المهداوي].

وسئل عن معنى: "المنهج الوَاسع الأفيح، عند أبي الحسن وغَيره".

فقال: ومِن الفتنِ الّتي وُجّهَت سِهامُها لنُحُور أهلِ السنّة -خَاصّةً- أهل المنهج السّلفي، فِتنةُ عَبد الرّحمن عَبد الخالق، وفتنةُ مَحمود الحدّاد، وفتنةُ عَدنان عَرعور، وفتنةُ حَسن المالكي، وفتنةُ أبي الحسَن المصري المأربي، وهي أشدُّها وأكثرُها تَلبيسًا ودَعاوَى عَريضة، ومِن هذه الدّعاوَى العَريضة الباطلة، دَعاوى التّأصيل، ومَا أدراكَ ما هذا التّأصيل، إنّه القَذفُ بالأصولِ الفَاسدة الهدّامة، الّتي تَهدمُ أصولَ أهلِ السنّة والجماعة ومَنهجَ السّلف الصالح، ولا سيّما الأصول الّتي تُواجه البدع والضّلالات. من هذا التّأصيل الفاسد، قولُهم بمنهج المُوازنات صَرَاحةً، أو مِن وَراءِ جُدُرِ التّلبيس، ومنها قاعدة: نُصحّح ولا نُجرّح أو لا نَهدِم. ومنها: حَملُ المُجمل على المُفصّل، والمُطلق على المُقيّد، والعام على الخاص، والنّاسخ على المنسُوخ، وهذا الأصلُ اخترعَه بعضُ الغُلاة في سيّد قُطب، ورفعَ لِواءَه بِشدّة أبو الحسن المأربي، ودافعَ به فِعلاً عن سيّد قُطب. ثمّ غيّر جِلدَه وصَبغَه صِبغةً جَديدةً، كما هي عَادتُه في تلوّنِه لِيخرجَ مِن مَآزقِه الشّوهَاءِ المُظلمةِ بِصورةٍ وَضّاءةٍ جَميلة. ومنها قاعدة: "التّثبُت"، التّي لا يَقصد بها التّثبُت المَشرُوع، وإنّما يَقصد بها ردَّ الحقّ وإسقاطَ أهلِه من عُلماء السنّة والمنهج السّلفي، فمَهما كَثُرَ عَددُهم، وتَطابقَت فَتاوَاهم من غيرِ تَوافقٍ، ومَهما أقامُوا مِنَ البرَاهين، فإنّ هذا الأصلَ كَفيلٌ بإسقَاطِهم، على كَثرتِهم وقُوّة حُججِهم وبَراهينِهم، فأبو الحسن لا يُؤمِنُ بأخبارِ الثّقاتِ وفتاوَاهم مَهما كثُروا، حتّى يَرى بِعينِه ويَسمع بِأُذنِه، وهذا التثبّتُ يُشبهُ تثبّتَ اليَهود، إذ قالُوا لنبيّ الله مُوسى: ﴿لَن نُّؤۡمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهۡرَةً﴾ ومَا شَاكَل ذلك مِن تعنّتِ أعداءِ الرّسل -عليهم الصّلاة والسّلام- ولقد قال تعالى: ﴿فَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّن كَذَبَ عَلَى ٱللَّهِ وَكَذَّبَ بِٱلصِّدۡقِ إِذۡ جَآءَهُۥٓ﴾.

ونحنُ لا نُكفّر هَؤلاءِ الجهلَة مع تَحلّقِهم بهذه الأخلاقِ الرّديئةِ، الّتي جَعلُوها أُصولاً. ومنها قولُهم: "نحنُ لا نُقلّد ونحنُ أصحابُ دَليل"، وهُم لا يُريدُون بذلك إلاّ إسقَاط أقوالِ عُلماءِ السنّة وأحكامِهم وفتاوَاهم على أهلِ الباطل والضّلال. ومنها قولُ أبي الحسن: "ونحنُ نُريد مَنهجًا وَاسعًا أفيحاً يَسعُ أهلَ السنّة ويَسعُ الأمّة". وهذا المنهجُ الّذي يُريدُه (أبو الحسن)، يَستوعبُ كلّ تَأصيلاتِه وأَباطيلِه وتَلبيسَاته وتَمويهَاته، ويَستوعبُ طَوائفَ الضّلال، ويُطاردُ أهلَ السنّة، ويُحاربُهم أشدّ الحَرب.

وقَال الشيخ أيضًا: ومِن أُصولِهم: "المنهجُ الوَاسع الأفيح"، وهو كذلك مُناهضٌ لِكتابِ الله وسنّة رسُولهﷺ ومَنهجِ السّلف الصّالح، ومُخالفٌ لِتحذيرِ رسُول اللهﷺ مِن أهلِ الأهواء، وحُكمِهِ على المُحدثاتِ بأنّها شرُّ الأُمور، ومُخالفٌ لِقولهﷺ: «لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ مَن قَبْلَكُمْ شِبْرًا بِشِبْرٍ، وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ، حتّى لَوْ سَلَكُوا جُحْرَ ضَبٍّ لَسَلَكْتُمُوهُ، قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ، الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى، قَالَ: فَمَنْ»، ومُخالفٌ لِقولِ رسُول اللهﷺ: «إِنّ أَهْلَ الْكِتَابَيْنِ افْتَرَقُوا فِي دِينِهِمْ على ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، وإِنّ هَذِهِ الأُمَّةَ سَتَفْتَرِقُ على ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، يعني الأَهْوَاءَ، كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلاّ وَاحِدَةً وهي الْجَمَاعَةُ».

فهذا الأصلُ -أي المَنهجُ الوَاسعُ- يَستوعبُ هَذه الفِرَق الهالِكَة مِن حَيثُ التّأصيل، ومِن حيثُ تَطبيقِ هَذه الفِئة.

فَجماعَة الإخوانِ المُسلمين، وهي تَضمّ شرّ الفِرق، أهلُ سنّة عِندَهم، وجَماعةُ التّبليغ، وهي تَجمعُ طُرُقاً وفِرقاً، عِندَهم أهلُ سنّة، وسَوادُ الأمّة سَلفيُّون، ودُعاةُ وِحدةِ الأديان وحُريّة الأديانِ مِن أهلِ الاتّباع، ومَن يَطعَن في نبيّ الله مُوسى ويَسخَر منه، ويَطعَن في الصّحابة ومِنهُم عُثمانﷺ، ويُعطّل صِفات الله، ويقولُ بالحُلولِ وَوِحدةِ الوُجود، ويُكفّر الأمّة مِن فَجر تاريخِهَا إلى الآن إلى ضَلالات كُبرى، لا يجوزُ عِندَهم نَقدُه وإطلاقُ البِدعةِ عَليه.

ومَن يَذبّ عَن السنّة والتّوحيدِ والأنبيَاءِ والصّحابة والسّلف، عِندَ أهلِ هذه الأُصولِ: غُلاةٌ وغُثاءٌ وأَراذلُ وأقزامٌ وشواذٌّ، ومَنهجُهم مُتآكل، وهُم

مُترصّدُون، وغُلاةٌ وخَوارجُ ومُقلّدُون لِفلانٍ، إلى أوصافٍ أُخرى لا تَصدُر إلاّ مِن أمثالِ هَذا الصِنف. [من مقال: حقيقة المنهج الواسع عند أبي الحسن]

وسُئل عن قولهم: "لا يَلزمُني ولا يُقنعُني". **فأجَاب الشيخ**: ومِن أُصولهم لِردّ الحقّ والحُجج والبرَاهين، والثَّبات على الباطل، أصلُ: "لا يَلزمُني"، الّذي جَعلُوه جُنّة يَدفعُون به الحقّ، فمَهما خالفَ أَحدهُم الحقّ، لا يَرجعُ عن هذه المُخالفةِ مَهما عَظُمت، ومَهما سَاءت مَواقفُهم وأُصولهُم، ومَهما دافعُوا عَن أنفُسهم وعَن أهلِ البِدع والضّلال بالبَاطل، ومَهما طعنُوا في أهلِ السنّة بالبَاطل والكَذب، ومَهما يَأتِي السّلفي على أيّ مَسألةٍ بالأدلّة والبرَاهين، فلا يَقبلُونها، بل يرُدّونها بهذه الجُنّة: "لا يَلزمُني". [المصدر: من مقال بيان الجهل والخبال]

وسُئل: "هل يُشترطُ في جَرح أهلِ البِدع إجماعُ أهلِ العَصر، أم يَكفي عالمٌ واحدٌ فقط؟". **فجاب** -سدّد الله خُطاه-: هذه مِن القَواعد المُميّعة الخَبيثَة -بَارك الله فيكم-، في أيّ عصرٍ اشترطُوا هذا الإجماع؟ وما الدّليل على هَذا الشّرط؟ كلُّ شرطٍ ليسَ في كِتاب الله فهُو بَاطلٌ وإنْ كان هُنالِك شرطٌ. إذا جَرحَ الإمامُ أحمد بنُ حنبل، (وإلاّ) بِمعنى أو يَحيي بنُ مَعين، جَرح مُبتدعاً، أقولُ: لابدّ أن يُجمعَ أئمّةُ السنّة في العَالم كلّه على أنّه مُبتدع؟! إذا قَال الإمامُ أحمد: هذا مُبتدعٌ، انتهَى كلُّ شيء. فَإذا قَال الإمامُ أحمد: هذا مُبتدع، سلّم النّاس كلّهم له، وركضُوا وَراءَه، وإذا قَال ابنُ مَعين: هذا مُبتدع، مَا أحدٌ يُنازعُه. أمّا شَرطُ الإجماع فهَذا مُستحيلٌ في كلّ الأحكامِ الشّرعيّة. طيّب، إذا جاء شَاهدَان على فُلانٍ أنّه قَتل، يَجبُ أن نَشترطَ إجماعَ الأمّة على أنّه قَتل؟! يَعني، شهادةُ فُلانٍ على فُلانٍ أنّه قَتل فُلانًا [لا تُقبل]. يَجبُ على الحاكِم أن يَحكمَ بِشرعِ الله، إمّا الديّة، وإمّا القِصَاص، يَجبُ تَنفيذُ شَرع الله عزّ وجلّ. هل يُشترطُ الإجماعُ في هَذه القَضيّة؟ وهي أَخطرُ مِن تَبديعِ المُبتدِع. هؤُلاء هُم المُميّعُون، وأهلُ البَاطل، ودُعاةُ الشرّ، وأهلُ الصيّد في الماء العَكر -كما يُقال-، فَلا تَسمعُوا لهذِه التُرّهَات. فإذَا جَرح عَالمٌ بَصيرٌ شَخصاً -بَارك الله فِيك-، يجبُ قَبولُ هذا الجرح، فإذَا عَارضَه عَالمٌ عدلٌ مُقتدرٌ، فَحينئذٍ يُدرسُ ما قَالهُ الطّرفَان، ويُنظرُ في هذا الجَرح وهَذا التّعديل، فإذَا كانَ الجَرح مُفسّرًا مُبيّناً، قُدّم على

التّعديل وَلو كَثرَ عَددُ المُعدّلين. إذَا جَاء عَالمٌ بِجرحٍ مُفسّرٍ، وخَالفَه [عِشرُون] أو خمسُون عَالماً، مَا عِندَهم أدلّة، مَا عِندَهم إلاّ حُسن الظنّ والأخذُ بالظاهِر، وعِندَه الأدلّة عَلى جَرح هَذا الرّجل، فإنّه يُقدّم الجَرح، لأنّ الجَارح مَعه حُجّة، والحجّة هي المُقدّمة، وأحيانًا نُقدّم الحجّة ولَو خَالفَها مِلءُ الأرضِ، مِلءُ أهلِ الأرضِ خَالفَه والحُجّة مَعه فالحقّ مَعه: "الجماعةُ مَن كَان على الحقّ، ولَو كانَ وَحدَه"...فَيجبُ أن نَحترِمَ الحقّ، وأن نَحترمَ الحُجّة والبُرهان ﴿قُلْ هَاتُواْ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾، ﴿وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾، فَالكَثرةُ لا قيمةَ لها إذا كانت خَاليةً مِنَ الحُجّة، فَلو كَان اجتماعُ أهلِ الأرضِ إلاّ عدداً قليلاً على بَاطلٍ، ولَيسَ مَعهُم حُجّة، فَلا قيمةَ لهم وَلَو كَان الّذي يُقابلُهم شخصٌ واحدٌ أو عددٌ قليلٌ. فالله الله، في مَعرفةِ الحقّ والتّمسّك بِهِ وقبولِ الحقّ، إذا كَانت تُرافقُه الحجّة، وفّق الله الجَميع.

وسُئل أيضًا: هل يُلحقُ أتباعُ المُبتدِع بِالمُبتدِع؟ **فأجاب**: نَعم، يُلحقُون به؛ إذا نَاصرُوه وأيّدُوه ودافعُوا عنه، هُم جُندُه، وهو واحدٌ منهُم، مثلُ جُندِ فِرعَون ﴿وَقَالُواْ رَبَّنَآ إِنَّآ أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠ ﴿٦٧﴾ رَبَّنَآ ءَاتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ ٱلْعَذَابِ وَٱلْعَنْهُمْ لَعْنًا كَبِيرًا﴾، فالأتباعُ هُم الضُّعفاءُ؛ الّذين يَخدعُهم أهلُ البَاطل، ويَقُودُونَهم إلى مُخالفةِ الحقّ ومُحاربَة أهلِه، هَؤلاء لهم حُكمُ سَادَتهم، لَكن أنتُم إذا رَأيتُم بعضَ النّاس مَخدُوعين، فَلا بأسَ أن تُبصّرُوهُم وتُبيّنُوا لهم الحقّ. وإذا استمرّ في الالتصَاقِ بِسَادَتِهم فيُلحقُون بِهم، نَعم.

وسُئل: يا شيخ: عندمَا يُجرّح عالمٌ مِن السّلف شخصاً، هل نَطلبُ منه الدّليل والسّبب؟ **فأجَاب**: إذا كَان عَالماً مُعتبراً، ويَدرُس عِلمَ الجَرح والتّعدِيل، ومَأمُونًا، لا يُطلبُ منه هَذا؛ يُطالبُ بالدّليل إذا عَارضَه عَالمٌ آخَر -يُطالبُ بالدّليل-، وإذَا قَدّم الدّليل، قُدّم الجَرحُ على التّعديل، نَعم.

وسُئل أيضًا: ما تعريفُ الأقرَانِ في عِلمِ الحديث؟ وهل إذا طُبّقتْ قاعدَة: كلامُ الأقرَان يُطوَى ولا يُروَى، عَدَدنَا ذَلك التّطبيقَ طعناً في الشّيخيْن؟...[أي القرينَان]. **قال**: آآه، الشيخَانِ المُتعاصِرَان، هَذه قاعدةٌ لا تُطبّق إلاّ في أَضيقِ

الحُدُود، وإذا رأينا المتخاصِمَيْن كلُّ واحدٍ منهُم عِندَه هَوى، فلا نَقبلُ كلامَ أحدِهما في الآخَر، أمّا إذا جَاء مِثلُ أَحمد بنِ حَنبل ، أو ابنِ مَعين، وتَكلّمُوا في مِثلِ الكَرابيسي، أو الحَارثِ المُحاسبي مِن أقرَانِهم الّذين عَاصَرُوهُم، ما نَقولُ هَذا كلامُ أَقرانٍ، نَقبلُ كلامَ هَؤلاء الأئمّة -بَارك الله فِيك- في نَقدِ وجَرحِ أَمثالِ مَن ذَكرنَا، وكُتبُ الجَرحِ والتّعديل مَليئةٌ بالأقرَان، فلَو أَخذنَا بهذِه القاعدة، مَا قَبلنَا شَيئاً، فهَذه يُلبّسُ بها أهلُ البَاطل، أهلُ البَاطل يُلبّسونَ بها لإسقَاطِ نَقدِ أهلِ السنّة في أهلِ البِدع. فإذَا كَان الوَاحدُ مُبتدِعًا ضَالاً، وَحدّثكم بِبدعَته، نقولُ هذا أَقرَان! يَعني، لمّا يَتكلّم ابنُ بازٍ في عَلوي المَالِكي، أو ابنُ عُثيمين على المَالِكي وأَمثالِه، نقولُ -والله- أَقرَان! كَلامٌ سَخيفٌ -بَارك الله فيكُم-، لمّا نَتكلّم في الخُمَيني، نَقول أَقرَان! لمّا نَتكلّم في سيّد قُطب، نقولُ أقران! وهُو يَسبُّ الصّحابة ويَطعنُ في الأنبياء، وإلى آخِرِه، هذا كلامٌ بَاطلٌ. على أنَّ نَقدَ العُلماء الآن في هذا العَصر، غَالباً ما يَأخذُونَه مِن الكُتُب -بَارك الله فِيك-، قَال فُلانٌ في الكِتابِ الفُلاني في الصّفحةِ الفُلانيّة، يَعني، كَلامٌ مُدلّلٌ، مُثبتٌ، مُوثّقٌ، كَيفَ يُقالُ عَن الأقرَان لا يُروَى كلامُهم؟!، لمّا يُسَبُّ أَبُو بَكر وعُمر مثلاً، أو يُسبّ عُثمان، وأَنقلُ كَلامَه، وأُقدّمُه للنّاس تحذيراً مِن كِتابِه، ومِن شَخصِه أيضاً، يُقال هَذا كلامُ أقرَان! هَذه كلُّها من تَلبيسَات أهلِ البِدعِ والضّلال، ومِن التّميّع، أيضاً في نَفسِ الوَقتِ، مِن أَخبثِ أَنواعِ التّميّع، نَعم.

وسُئل: مَا رَأيكُم -حَفظكُم الله تعالى- في مَن يُفرّقُ بَين الكَلامِ على رُواة الحَديث، والكَلامِ على أَصحابِ البِدع؟ ويَقُول: إنّ قَواعِد الجَرحِ والتّعدِيل لا تَنطبقُ على طَريقَة التّحذِير مِن أهلِ البِدع -بَارك الله فيكُم-. **فأجَاب**: أصلُ جَرحِ الرُّواة مِن باب النّصيحة، وجَرحُ أهلِ البِدعِ مِن بَاب النّصيحَة، فكِلاهُما يَشتركُ في أنّه نَصيحةٌ، وكِلاهُما يَشتركُ في أنّه أمرٌ بِمعروفٍ ونهيٌ عن مُنكرٍ، وكِلاهُما يَشتركُ في بَيان - يَعني- الخيرِ مِن الشرّ، ودَعوةِ النّاس إلى الخيرِ، وتَحذيرِ النّاس مِن الشرّ كلّه. سَواءً -يَعني- كَانت هَذه النّصيحةُ تَتعلّق بالرّواة، تُبيّنُ مَا فِيهم مِن العُيوب، حتّى لا يَأخذَ النّاس عَن كلّ مَن هَبّ ودَبّ، بل تُميّز لَهم بَين الرُّواة، أو أئمّة الجَرح، بَيّن للنّاس الرُّواة الّذين يُحملُ عنهُم دينُ الله، ويُقبل

منهُم، وهُم صَادقُون، وعُدولٌ مُؤتمنُون، و حافظُون مُتقنُون، فيُقبلُ منهُم هَذا الدّين، "إنّ هَذا العِلمَ دِين، فانظرُوا عَمن تَأخذُونَ دينَكُم"، فإذَا كان الرّاوي مُبتدعاً، ويَدعُوا إلى بِدعتِه، مَنعُوا مِن الرّوايةِ عَنه، لأنّه لا يُؤمَن على دِين الله، وإذا كَان كذّاباً، ولَوكَان يَنتَمي إلى السنّة لا يُؤخذُ عَنه الحدِيث، أو غيرُه مِن العُلوم، وإذا كَان مُتّهماً بِالكَذب، لا يُؤخذُ مِنه حَديثُ رسُول اللهﷺ، وإذَا كَان مُبتدعاً دَاعيةً لا يُؤخذُ منه دِينُ الله ولا سُنّة رسُولهﷺ.

فَهدفُ جَرحِ المُبتدعِين، وجَرحِ الرّواةِ أمرٌ واحدٌ، ودَوافعُه واحدةٌ؛ [هو] الحِفاظُ على دِينِ الله وحِمايتِه.

لَكنّ أهلَ الأهواءِ المَساكين، المُنغمسِين في البِدع، أو المُقدّسِين لأهلِ البِدع، يَتلاعبُون بِعقولِ النّاس، ويُميّعُون دينَ الله، ويَأتُون بِمثل هَذه التّفريقاتِ الفَارغةِ الكَاذبةِ، الّتي تدّل على الجَهلِ والهَوى، فأهلُ البِدع أَخطرُ مِن الرُّواة الضُعفاء بِما لا يُقاس. إذا رَأيتَ رافضياً يَنشرُ رفضَه، وصُوفياً قُبوريًّا يَنشرُ قُبوريّته وخُرَافاتَه، لا يجوزُ أن نُطبّق عَليه قَواعدَ الجَرح! ما أَقولُ: هَذا مُبتدِع!، أهلُ الحديثِ يُجرِّحُون الرّواة بالبِدعةِ، ويُجرّحُون الشُّهُود بِالبدعَة، ويُجرّحُونَهم بالكَذب. الآن عِندنا -يعني- خَلاَص، الجرحُ مَحصورٌ فَقط في بَاب الرِّواية؟!، والشّهُود، إذا كانُوا يَشهدُون زُوراً ما يجوزُ جَرحُهم؟!، والظالمُ الّذي يَعتدّى على أَعراضِ النّاس وأموالِهم، لا يجوزُ لِلمَظلُومين المَقهُورين أن يَرفعُوا شَأنَه إلى مَن يُزيلُ عنهُم هذا الظُلم!

القَدحُ ليسَ بِغيبةٍ في سِتّةٍ: مُتظلمٍ، ومُعرِّفٍ، ومُحذّرٍ، ومُجاهرٍ فِسقاً، ومُستفتٍ، ومَن طلبَ الإعانةَ في إزالةِ مُنكرٍ.

هَذا ليسَ بِغيبةٍ، هُو قَدحٌ لكِن ليسَ بِغيبَة، فَتقدَحُ [في] الشّهُود إذا كانُوا شَهدُوا زُوراً، ويَجبُ أن يُقامَ بِهذا القَدح، لأنّه لمّا يُشهَد على إنسانٍ بأنّه قَتلَ نَفساً ظُلماً، زاعماً - هذا الشّاهدُ الزّورُ، أو شُهُود الزّور-، أو شَهدُوا على فُلانٍ أنّه زَنى، أو سَرق، أو فَعل أو فَعل، وأنتَ تَعلمُ فُجورَ هؤلاء، يَجبُ أن تَقدحَ فيهِم إذا طُلبَتْ مِنك الشّهادة -بَاركَ الله فيكُم-، كَذلِك: إنسانٌ يَعتدّى على أَعراض

النّاس ، وأنتَ عَاجزٌ عَن دَفع شرّه، تَرفعُ شَأنَه ؛ تقولُ: هَذا ظالمٌ، هَذا جَرح، هَذا يَعتدّى على أعراضِ النّاس، هَذا يَعتدّى على أَموالِ النّاس، هَذا يَفعلُ ويَفعل، هَذا جَرحٌ، يَعني، يَأتي مِن العَالِمِ ومِن غَير العَالِمِ.

فالشّاهد: إنّ هَذه الأُمور -يَعني- مِن الأُمور الّتي شَرعَها الله عزّ وجلّ لحمايةِ دينِه، وحِمايةِ أعراضِ النّاس ودِمائِهم وأَموالِهم، فإذَا أَصغَيْنا إلى هَذه الاعتِرَاضَات الكَاذبة ضَاع الدّين، ثمّ هؤلاء السُّفهاء -والله- يَجرحُون ظُلماً وعُدواناً في أهلِ الحقّ، ويَرمُونَهم بالفَواقِر؛ فَيَتظاهرُون لِلبُلهاء المُغفّلين بأنّهم -مَا شَاء الله- عِندهُم وَرَع، و -مَا شَاء الله- يَحترمُون أهلَ البِدع، ويُريدُون أن يَفرضُوا احترَام النّاس لِلروافضِ! والخوَارج! والمُعتزلَة! والصّوفيّة القُبوريّة!، وغيرِهم مِن المُجرمِين مِن أهلِ البِدع، يُريدُون أن نَكفَّ أَلسنتَنا عنهُم، فإذا كَفَّتْ عنهُم الألسُن ضيّعُوا الأمّة، وضيّعُوا الدّين، وأفسدُوا العَقائِد، وأفسدُوا الأخلاَق، فهَذا خيرٌ عظيمٌ جدًّا، ولكن يجبُ أن يَتصدّى له الأُمناءُ العُدولُ النّاصحُون، مَا كلّ مَن هبَّ ودَبّ.

والمؤمنُ يجبُ أن يكونَ كلامُه لله، سَواءً دَعا إلى خيرٍ أو حذّر مِن شرّ، أن يكونَ كلامُه لله، مُخلصاً فيه لله، مُتقرّباً به إلى الله عزّ وجلّ، نَاصحاً فيه لِلمُسلمين، حَامياً لِدينِهم، وأَعراضِهم، فإذا كَان هَذا حَالُه فَهذا مُجاهدٌ، جِهادُه أفضلُ مِن الضّربِ بالسّيُوف، كما قَال ذلكَ سَادةُ الأمّة وعُلماؤُهم، الّذين يَعرفُون قيمَة هَذا الدّين، وعَظَمتَه وحُرمتَه ومَكانتَه، قالُوا: "الذبّ عَن دِين الله، أفضلُ مِن الضّرب بِالسّيُوف". فأنتَ تَضربُ بالسّيُوف لأجلِ دينِ الله، ليش تُقاتِل النّاس؟ لأجلِ هَذا الدّين، ليسُودَ الخير، ويَسُود هَذا الدّين؛ الدّين الّذي جاء به مُحمّدٌﷺ، ما هُو دِين الخُرافيّين والقُبوريّين والرّوافض، الدّين الّذي جَاء به مُحمّدﷺ ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ لِيُظۡهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡمُشۡرِكُونَ﴾. فظهُورُ هَذا الدّين، بالحجّة والبُرهَان، وبالسّيف والسّنان، ولا يَعلُو هَذا الدّين ويَعزّ، ويَعلُو شَأنُه ويَظهرُ على الأديَانِ إلاّ بِالعِلم والحجّة والبُرهَان، العلمُ الصّحيحُ، [هو] العلمُ النّافع الّذي لا تَشُوبُه البِدع، ولا يَشُوبه الكَذب، ولا تشُوبُه الأبَاطِيل والخُرافَات، وإنّما الدّين

الخَالِص. ولا يكونُ -والله- هَذا الدّين خَالصاً إلاّ إذا حَميناهُ مِن الرّواة الكذّابين والضُّعفاء والمَجهُولين، وحَميناهُ مِن المُبتدعِين الضّالين. وفّقَ الله الجميعَ لما يُحبّه ويَرضَاه.

وسُئل فضيلة الشيخ: مَا رَأيكُم في شَخصٍ قد بُيِّن لَه المنهجُ الصّحيح، ونُصِح عدّة مرّات، بأن يَتبع مَنهجَ الحقّ، ولكن مَع كلّ هذا أصرَّ وَعانَد، وبَقي مع الحزبيّين، ويُدافعُ عنهُم، فهَل يجوزُ هَجرُه مُطلقاً؟ **فأجَاب**: نَعم، إذا بُيِّن له الحقّ وعَاند، يُهجر. هُو يَهجرُك بنفسِه، هُم الآن نافرُون منّا، هُم يَهجُرُوننَا، الحين شَغلُونا: نَهجُر...يُهجَر. هُم الّذين يَهجرُوننا، أهلُ البِدع هُم الّذين يَهجرُونَنا، هُم الّذين يَنفرُون منّا، وكلّ ما جَاءت فِرقةٌ مِن هَذه الفِرق الضّالة نفرُوا منّا، هُم -والله- أنا أعرفُ هَذا، القُطبيّون نفرُوا منّا، جماعةُ المغرَاوي نفرُوا منّا، نحنُ ما نفّرنَاهُم، هُم نفرُوا منّا، جماعةُ الحدّاد نفرُوا منّا، وهَجرُونا. فأهلُ الأهواء هُم الّذين يَهجرُونَنا، وإلاّ فأنَا بَيتي مَفتوحٌ لهم، ما طَردتُ أحدًا منهُم، والله هُم الّذين يَهربُون، كذّابُون؛ يَهجرُون النّاس السّلفيّين، ويقولُون: السّلفيُون يَهجرُون النّاس!

وسُئل: هَل مَنهجُ المُوازناتِ مَوجُودٌ عند أهلِ السنّة والجماعة؟ **فأجَاب**: هَذا يُؤخذ مِن إجَابتي الأُولى، لا، لا يُوجَد عندَهم، هَذا اختُرع لأهلِ البَاطل، ثمّ هُم لا يَحكمُون لأهلِ السنّة ولا يُوازنُون لهم، أنا قُلتُ لهم: أنَا أعتقدُ أنّ منهجَ المُوازناتِ بَاطل، لكن -والله- أنتُم لو تَعامَلتُم بهذا لخفَّ شرّكُم، هُم مَا يُعاملُونا بِمنهجِ المُوازنات، ولا يَرضَونَ أن تَطعَن في شيُوخهِم ، حتّى ولَو ذكرتَ حسَناتِهم، هُم يُريدُون إسكاتَ أهلِ السنّة، فلا يَتكلّمُوا أبداً في شيُوخهِم.

فإذا اضطُرَّ أهلُ السنّة إلى الكَلام في شيُوخهِم، وفي مَناهجِهم، قالُوا: المُوازنات! لأنّها أخفُّ الشّرّين بالنّسبةِ لهم...لكن، هُم يَجرحُون بالكذَب، وبِالبَاطِل والفُجُور في أهلِ السنّة.

ولَو اقتصرُوا على مَثالبِ أهلِ السنّة الحقيقيّة الوَاقعةِ مِنهُم، لما ضرَّ ذلك أهلَ السنّة، مَا يَضرُّهم، ما يَضرُّهم - بَارِكَ الله فِيك-، لكن هُم يَلجئُون إلى الكَذب والافتِرَاء -بَارِكَ الله فِيك-، وهُم بَعيدُون كلّ البُعد حتّى عَن مَنهج المُوازناتِ في التّعامُل مع أهلِ السنّة. حيَّاكُم الله. [من المحاضرة المفرغة: المنهج التمييعي وقواعده]

6 الشيخ المجاهد محمد بن هادي المدخلي -حفظه الله-

سُئل: مَا رَأيكُم -حَفظكُم الله- في هَذه القَاعدة: "لاَ نَجعَل اختلافَنا في غَيرنَا سَببًا لِلخِلافِ بَيننَا"؟ **الجوَاب**: هَذا كلامٌ بَاطِل، هَذا كلامٌ بَاطل، لأنّه قَد يكُون الخِلافُ بَيني وبَينَك في أَهلِ الأَهواء، فَأنتَ تُزكّي صَاحب البِدعةِ وتَمدَحُه، وأنَا أُحذّر النّاس مِنه.

فَأيُّهم النّاصحُ لِدين الله وعِبادِ الله، أنَا أو أنتَ؟! الّذي يُحذّر مِن الأَهواءِ وَأهلِها، هُو النّاصحُ لِدينِ الله تَبارَكَ وتَعالى، أمّا الّذي أَوى إلى أَهلِ الأَهواءِ والبِدعِ فَهذَا مِنهُم، لأنّ المَرءَ على دِينِ خَليلِه فَليَنظُر أَحدُكم مَن يُخالِل.

والإمامُ أحمد -رَحِمهُ الله تَعالى- قَد استدلّ عَلى هَوى الرّجل وانحرَاف الرّجل، بِطرحِه السّلام عَلى أهلِ الأهواءِ، فَقَالَ: "إذَا رأيتَ الرّجل يُسلّم على الرّجلِ مِن أهلِ الأهواءِ، فَاعلَم أنّه يُحبّه". ثمّ استدلّ بِحديثِ: «أَفَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى شَيْءٍ إِذَا فَعَلْتُمُوهُ تَحَابَبْتُمْ؟ أَفْشُوا السَّلَامَ بَيْنَكُمْ».

فأهلُ الأهواءِ إذا كُنتَ أنتَ تُزكّيهِم، وهَذا يُحذّر مِنهُم، وَأتباعُك يَقولُون: لا لَيسَ هُم أهلُ أَهواءٍ أو الأمرُ سَهل، والخطبُ يَسير، أو لا تُفرّقُوا المُسلمِين، أيُّهم أنصحُ لِدين الله وعِبادِ الله؟! لاَ شكّ أنّه الّذي حَذّر مِنهُم.

فَكونُكَ تَقُول: لا نَجعَل الخِلافَ في غَيرنَا سببًا في خِلافِنا، هَذا غَير صَحيح، بل هَذا الكَلامُ عَليه تَحفّظ، نَسألُ الله العَافية والسّلامة مِن مِثل هَذِه العِبارَات الّتي بَدأَت تَظهرُ للنّاس اليوم، فَفرّقَتْ أهلَ السنّة. أهلُ

السنّة في القَديم كانَ الخلافُ بَينهُم وبَينَ أهلِ الأَهواءِ، أمّا الآن فَاندَسّ في صُفوفِهم بَعضُ المشبُوهِين، وإن تَزيّنُوا بالسُنّة، فَما فَعلُوا فِيهم أَعظمُ ممّا فَعلَه أَهلُ الأهواءِ، نَسألُ الله العَافية والسّلامة. [مِن شَريط "التّمسُك بالسنّة"].

وقَال أيضًا: هَذه العِبارَة: "أنتَ تَطعَن في المَشايخ"، انجرّت وارتَفعَت دَرجةً، الدّرجةُ الثانيةُ الّتي تَليهَا: العَالمُ مَعصُومٌ، أو الشّيخُ مَعصومٌ، وإن لم يَقُولُوها بألسِنتهِم هؤلاء، لكن أَفعَالهم دَالّةٌ عَليها، مَا في أحدٌ مَعصومٌ بَعدَ النّبيّ ﷺ، قالُوا: فُلانٌ لا يُخطئ -هَكذا-، وقالُوا: فُلانٌ لم يجد الزّمانُ بِمثلِه، وبَعضُهم قَال: لا أظنُّه يَأتي مِثله، وهَذا كلّه مَوجُود في السّاحة....فَهذه مُصيبةٌ عَظيمةٌ، هَذه لَيسَت التّربية السّلفيّة الّتي تَربَينا عَليها، وربَّانا عَليها أَشياخُنا، وأَشياخُنا رَبّوهُم عَليها شُيُوخُهم، أنّه ما منَّا إلاّ رادٌّ ومَردُودٌ عَليهِ، وكلٌّ يُؤخذُ مِن قَولِه وَيُترك إلَّا رسُول الله ﷺ. [من لقاء مع طلبة العلم بالدمام سنة 1445هـ].

قال الإمامُ ابنُ القيّم رَحِمَهُ اللهُ: وَالْفرقُ بَين النَّصِيحَة والغيبة: أَنّ النَّصِيحَة يكُون الْقَصْد فِيهَا تحذيرُ المُسلم من مُبْتَدِعٍ أَو فتّانٍ أَو غاشٍّ أَو مُفسِدٍ، فَتذكر مَا فِيهِ إذا استشارك فِي صُحبته ومُعاملتِه والتّعلّق بِهِ، كَمَا قَالَ النَّبِيّ ﷺ لِفاطمة بنتِ قَيسٍ رضي الله عنها، وَقد استشارتهُ فِي نِكَاح مُعَاوِيَة وَأبي جَهم رضي الله عنهما، فَقَالَ: «أمّا مُعَاوِيَة فصُعلُوك، وَأمّا أَبُو جَهم فَلَا يضعُ عَصَاهُ عَن عَاتِقه». وَقَالَ عن بعضِ أَصْحَابه لمن سَافر مَعَه: "إذا هَبَطتَ بِلَاد قَومٍ فاحذَرهُ". فَإِذا وَقعتْ الْغَيْبَة على وَجه النَّصِيحَة لله وَرَسُوله وعباده الْمُسلمين، فَهِيَ قُربَة إِلَى الله من جملَة الْحَسَنَات، وَإِذا وَقعتْ على وَجه ذمّ أَخِيك، وتَمزيقِ عِرضِه، والتّفكُّه بِلَحْمِهِ، والغضّ مِنْهُ، لتَضَع مَنْزِلَته مِن قُلُوب النَّاس، فَهِيَ الدَّاءُ العُضال، ونارُ الحَسَنَات الَّتِي تأكلُها، كَمَا تَأْكُلُ النَّارُ الحَطَب.

[كتاب الروح 2/ 675-676]

في مسائل العقيدة والمنهج: (5)

الدلالة على هدم قواعد وضوابط الضلالة

- سماحة الشيخ العلامة محمد ناصر الدين الألباني رَحِمَهُ اللهُ
- سماحة الشيخ العلامة أحمد بن يحي النجمي رَحِمَهُ اللهُ
- سماحة الشيخ العلامة زيد بن هادي المدخلي رَحِمَهُ اللهُ
- سماحة الشيخ العلامة صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله
- سماحة الشيخ العلامة ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله
- سماحة الشيخ العلامة محمد بن هادي المدخلي حفظه الله

اعتنى بنشرها

أبو وائل سمير محمد ناصر مرابيع

القدس للكتاب

ولقد كان الرّجل يَزِلّ زلّةً واحدةً في العقيدة على عَهد السّلف فيُسقطُه أئمّة السّلف والحديث، فهل هُم هدّامُون مُفسدُون أعداءُ الدّعوة السّلفيّة.

مَاذا فَعل الخليفةُ الرّاشد عمرُ بنُ الخطاب ﷺ بصَبيغ؟ كَم كان عند صَبيغٍ من البدع والأُصول الفاسدة؟ لقد جمع له هذا الخليفةُ الرّاشد بين عُقوباتٍ أربع: السّجن، والضَرب، والنّفي، والأمرُ بهُجرانِه سنةً حتّى يُظهر حُسنَ تَوبتِه.

فمَن أنكر هذا على الخليفة الرّاشد في العَالم الإسلامي مِن ذلك العَهد الرّاشد إلى يومِنا هذا؟ اللّهم إلاّ الرّوافض الّذين يَجعلُون مِن فضائلِ الصّحابة مَساوئ.

هذا العملُ على مَنطق (أبي الحسن) أشدُّ من الهدم. فالّذين يَنتقدُون البدع والمخالفات، قد يكونُون عَاجزين مُقصّرين عن إنكار كثيرٍ من البِدع، ومَع ذلك يَثُور عليهم (أبو الحسن) هذه الثّورة العَارمة، ويَضعُ القواعد والأصولَ الفاسدة، لحربِهم وَتشويهِهم وتَشويه مَنهجِهم ودَعوتِهم، ويَكيلُ لهم من السِّباب والاتهامَات والشّتائم ما تَضيقُ عنه الصَحائف الكثيرة، وماذا فَعلَ عليٌّ والصّحابة ﷺ بالخوارجِ وعندَهم الخَير الكَثير؟ كما قال رسول الله ﷺ: «يَخْرُجُ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ قَوْمٌ تَحْقِرُونَ صَلَاتَكُمْ مَعَ صَلَاتِهِمْ، يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ حُلُوقَهُمْ، أَوْ حَنَاجِرَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ مُرُوقَ السَّهْمِ مِنَ الرَّمِيَّةِ». قال فيهم: «يَحْقِرُ أَحَدُكُمْ صَلَاتَهُ مَعَ صَلَاتِهِمْ، وَصِيَامَهُ مَعَ صِيَامِهِمْ، يَقرَأُون القُرآنَ لا يُجاوِزُ تَرَاقِيَهُم، يَمرُقُونَ مِنَ الإسلَامِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ». وقال فيهم: «قَوْمٌ يَتْلُونَ كِتَابَ اللهِ رَطْبًا لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، لَئِنْ أَدْرَكْتُهُمْ لَأَقْتُلَنَّهُمْ قَتْلَ ثَمُودَ». وقال الرّسول ﷺ فيهم: «سَيَخْرُجُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ أَحْدَاثُ الْأَسْنَانِ، سُفَهَاءُ الْأَحْلَامِ، يَقُولُونَ مِنْ خَيْرِ قَوْلِ الْبَرِيَّةِ، يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ

حَنَاجِرَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ، فَاقْتُلُوهُمْ فَإِنَّ فِي قَتْلِهِمْ أَجْرًا لِمَنْ قَتَلَهُمْ عِنْدَ اللهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». وقال فيهم: «هُم شَرُّ الخَلقِ أو مِن شَرّ الخَلقِ». وقَال فيهم: «يَقْتُلُونَ أَهْلَ الْإِسْلَامِ، وَيَدَعُونَ أَهْلَ الْأَوْثَانِ، يَمْرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، لَئِنْ أَدْرَكْتُهُمْ لَأَقْتُلَنَّهُمْ قَتْلَ عَادٍ». انظر صحيح مسلم (2/ 743-747).

هَؤلاء، على مَنهج (أبي الحسن)، فيهم خيرٌ، وعِندَهُم زَلّة أو زَلاّت – سبحان الله– أصحابُ مُحمّدٍ ﷺ يَحقرُون صَلاتَهم مَع صَلاتِهم، وصِيامَهم مع صِيامِهم، ويَقرأُون كتابَ الله غَضًّا.

إنّ الخيرَ الموجُود في هَؤلاءِ كثيرٌ جدًّا، ومَع هذا هُم شرُّ الخلقِ، لما فِيهم مِن البِدع، ولما فِيهم مِن الفِتن والشرّ. فأمَرَ رسُول الله ﷺ بِقتلِهم، وأَخبرَ بأنّ لمن قَتلَهم أجرًا عند الله يومَ القيامة، وأجمعَ أصحابُ رسُول الله ﷺ على قَتلِهم، تَنفيذًا لأمرِ رسُول الله ﷺ ودَفعًا لِشرّهم.

وهذا حَقٌّ وعَدلٌ، وعَملٌ صَالحٌ، وجهادٌ في سبيل الله، لَكنّه على قَواعدِ (أبي الحسن) هَدمٌ لِلخير الّذي عِندهُم، وهَدمٌ لأشخَاصِهم.

إن الّذين يُدافع عنهم (أبو الحسن)، قد يكونُ في كثيرٍ منهم مَن هُو أقلّ خيرًا من هؤلاء الخوارج، وأكثرُ شرًّا وفتنةً، ولكن نَقدُهم عِندَه هَدمٌ، والتّحذيرُ من شرّهِم هَدمٌ، والطريقةُ الّتي يَدعُو إليها لا تُحرّك شيئًا في القَوم، ولا يَستفيدُونَ منها.

فلا يَرجعُون عن بَاطلهم، ولا يَقفُون عن دَعوةِ النّاس إلى أبَاطيلهم وفِتنتهم، في المساجدِ والمدارسِ والصُّحف والمجلاّت والمُؤلّفات والنّشاطات الرّياضية، هذه المَجَالات والنّشاطَات ما كانت تُتاحُ لِلخوارج، ومع ذلك يَصولُ ويَجولُ (أبو الحسن) على السّلفيّين الّذين يَنتقدُونَهم بالضّعفِ، يَصولُ عليهم بِلسانِه السَّليط، وقَواعِده الهدّامة، ويُؤلّب عَليهِم السُّفهاء والرُّعَاع. وهَذا كُلّه: إصلاحٌ، عند أنصَارِه.

مَواقفُ الصّحابة مِن الخوارجِ والقَدريّة مَعروفةٌ مَشهورةٌ، ومواقفُ التّابعين مِن أهلِ البدع، ومَواقفُ أتباعِ التّابعين من أهلِ البدع مَعروفةٌ مَشهورةٌ، مِن كلّ أصنافِ أهلِ البدع، مِن خَوارِج وقَدريّة ومُرجئة وشِيعة ورَوافض، وحتّى مَن يَقع من أهلِ السنّة في بدعةٍ لا يُعامِلُونه إلاّ بالمنهجِ الإسلامي، الّذي سَار عليه رسُول الله ﷺ وأصحابُه والتّابعُون لهم بإحسَان.

مَوقفُ الإمام أحمد وأهلِ الحديث في زَمانِه، مِن أُناسٍ كانُوا أئمّةً في العلم والدّين ومِن أهلِ الحديث، وَقعُوا فيما يُسمّيه (أبو الحسن): زَلّةٌ أو زَلاّت، وقَام عَليهم أهلُ السنّة، ووَسمُوهُم بِالبدعِ والضّلال.

فمِنهُم: مَن تَاب وأنَاب كإسماعيل بن عُليّة، ومنهُم: مَن بَقي على زَلّته، وبَقي عليه الوَسمُ الّذي وَسمَه به أحمد وأئمّة الحديث، كداوُدٍ الظّاهري، وحُسينٍ الكَرابيسي، والحارثِ المُحاسبي، ويَعقوب بنِ شَيبة.

فالقُطبيُّون والسّروريُون والإخوانُ المسلمُون، لا يُساوُون شيئاً عند هَؤلاء علماً وديناً وفضلاً.

فإذن هَؤلاء الأئمّة هَدّامُون، لأنّهم لا يَعرفُون قواعدَ (أبي الحسن)، ولا يُطبّقُونها، فعلى (أبي الحسن) وأنصَاره أن يُبغضُوا هَؤلاء، ويُحاربُوهم، ويُسمُّوهم: حَداديّةً وهَدّامين ومُفسدِين، لأنّهم عَاملُوا مَن هُو خيرٌ – لَعلّه بمئاتِ المرّات– ممن يُدافِع عَنهُم (أبو الحسن)، ويَرى أنّهم من أهلِ السنّة...فهذا المسكين سَائرٌ على مَذهب غُلاة المُرجئة، الّذين يَقولُون: لا يَضرُّ مع الإيمان ذنبٌ، فهو يقولُ: لا يَضُرُّ مع السّلفيّة شيءٌ.

وهو سَائرٌ على مَنهج الإخوانِ المسلمين في التّهوينِ مِن شَأن البِدع، سيقولُ: هؤلاء ليسُوا بِمُبتدعةٍ ولا خوارج، فأقولُ: اسألهم عَن كُتب سيّد قُطب ومُحمد قُطب وأبي بَصير وأبي قَتادة، المَشحُونة بالتّكفير، وما هو مَوقفُهم من الفِتن في العَالم الإسلامي، ولاسيّما في أفغانستان، وقَتلِ جَميل الرّحمن، والقَضاء على إمَارته السّلفيّة، واسألهم عن فِتنةِ الجزائر وأكثرُ مِن

زَلّتْ، أو لعبارةٍ غَامضةٍ، وفخٌّ يُسمّى فخّ التّكفير، وفخٌّ يُسمّى فخّ الحكّام". فما هو تَعليقُ سَماحتِكم؟ [قلتُ: ولمّا سُئل عَن البَيعة لحُكّام المَملكة السّعُوديّة، أَجابَ مُراوغًا: لَستُ سعُوديًّا!] **الشيخ**: هذا كلامٌ فاضي، يُرادُ به تَبرير الباطل، والدّفاع على أهل الباطل. **السائل**: وقال: ومَن تَتبَّع أسباب الانشقاقات الّتي حَصَلت في الجماعات، يُعدّ مُعظمُها، أسبابًا أخلاقيّة لا عقديّة ولا منهجيّة، فهل هذا صحيح؟ **الشيخ**: ترى أسباباً عقديّة وغير أخلاقيّة، يُريدُ التّستّر عليهم. **السائل**: فما قولكم فيه يا شيخ؟ **الشيخ**: هو أصلُه، ما هو بعالِمٍ هو جاهل، هو جاء للمملكة باسم حِرَفي أو مُحترف، وبَعدين أظهرَ ما عنده. **السائل**: يعني نصيحة أخيرة، تُحضَر دُروسُه أم لا؟ يعني هو يأتي إلى أوروبا، فهل تَنصحُون الشّباب السّلفي بحضُور دُروسِه؟ **الشيخ**: أنصحُ الشّباب السّلفي بمقاطعته، وعَدم حضُور دُروسِه، هو وأمثاله. [من مسموع على النت الدعوة السلفية باليمن أو أجوبة المسائل الهولندية].

5 العلامة المجاهد ربيع بن هادي المدخلي -حفظه الله-

قال الشيخ: ومن أُصول هؤلاء الّذين يَلبسُون لِباس السّلفيّة لحربِ أهلِ السنّة ومَنهجِهم: "نُصحح ولا نُجرّح"، يُوهمُون النّاس أنّهم أهلُ ورع وإنصاف، وهُم بهذا الأصل مُخالفُون لِكتابِ الله، وسنّة رسولِ الله ﷺ، ومَنهج السّلف الصّالح، القائم على كتابِ الله وسنّة رسُوله ﷺ، ومُناهضُون لأهلِ الحديثِ والسنّة وأُصولِهم في الجرح والتعديل، مِن فَجر تأريخهم إلى يَومِنا هذا، والّذين شُحنت مُؤلفَاتُهم في الجرح والتعديل، وكُتب الجَرح الخاصّة بالجَرح لأهلِ البدعِ وغيرِهم من الكذّابين والمُتّهمين.

ومُناهضُون لدَواوين أهلِ السنّة في نَقد أهل البدع، وبيانِ عقائدِهم من جَهمية ومُعتزلة وخوارجٍ ومُرجئةٍ وصُوفيّة وغيرِهم، يَنقدُون ويَجرحُون

طوائفَهم وأعيانَ كثيرٍ منهم، خاصّة دُعاتُهم. [من مقال على النت بعنوان "بيان الجهل والخبال في مقال حسم السجال" (الحلقة الأولى)].

وقال الشّيخ أيضًا: هذه قاعدةُ (عدنان عرعور) الّتي شغّب بها كثيراً على السّلفيّين والمنهج السّلفي، وانتقدَ هذه القاعدة و غيرَها من قواعدِ (عدنان) الفاسدةِ نَقداً شديداً جمعٌ من العلماء، ووصَفَها العلامة الشيخ محمد بن صالح العثيمين -رحمه الله- بأنّها قواعدُ مُداهنة، وانتقدَها عددٌ من العُلماء يَبلُغون ثلاثةَ عَشر عالماً، منهم: الشّيخ الفوزان، والشيخ زيد محمد هادي، والشيخ أحمد بن يحيى النجمي، فما كان مِن (عدنان) إلاّ أن شنّ حربًا عليهم، تَسفيهًا وتجهيلاً لهم، إلى أن بَلغَ به القَول: "بأنّ فلانًا أو بأنّهم شعبُ الله المُختار، الّذي خَرج من دُبر آدم". فضّ الله فاهُ، لقد قال كلمةَ كُفرٍ، ومع هذا لا يَزال من أولياءِ (أبي الحسن) وعِصابتِه، لا نَعرف منه مَوقفًا سلفيًّا صحيحًا.

ولا يَزال (أبو الحسن) يُقرّ قواعد (عدنان) ويَزيدُ عليها، وتَعبيرُ (أبي الحسن) عن هذه القاعدة، أسوأُ من تَعبير (عدنان)، فعدنان يَعتبرُ النّقد جرحًا أمّا (أبو الحسن) فيَعتبرُه هَدمًا.

وفي كلام (أبي الحسن) هذا وغيرِه تلبيسٌ شديدٌ، لأنّ الباطل لا يرُوج إلاّ بِلبسِ الحقّ بالباطل، فهو يقُول: "النّصيحة، وما أحدٌ فوقَ النّصيحة"، ولكنّه كلامُ حقٍّ يُرادُ به تَرويج البَاطل.

فانظُر إلى نقد السّلف من الصحابة إلى أئمّة الجرح والتعديل، هل تَجد فيهم مَن حَارب مَن يَنتقِد أهلَ الباطل؟ هل تَجد فيهم مَن يَصفُ النّاقدين للبَاطل من أهلِ الحقّ والسنّة بأقبحِ الصّفات الّتي هُم منها بُرءاءُ؟ كالهدّامين، والمُفسدين، والغُلاة، والحدّادية، وأعداءِ الدّعوة السّلفيّة وخصومِها، إلى شرّ كثيرٍ وظُلمٍ خَطير، بالإضافة إلى ما يُواجَه به عُلماء المنهج السّلفي، من ردّ أحكامِهم وفتاواهم في أهلِ البَاطل.

انظر إلى هذا الأسلوبِ العَجيب الّذي اجتمعَ فيه عددٌ من القواعد: "حَملُ المُجمل على المُفصّل" على طريقته، و"منهج المُوازنات بين الحسنات والسيئات"، وقاعدتُه هذه الّتي يُدافع عنها: "نُصحّح ولا نَهدم"، وقولُه: "نُريد مَنهجًا واسعًا يَسعُ الأمّة".

ألا تَراهُ يقول: "لكن لا نُصحّح الأخطاء بِهدمِ الأشخاص، صحيحٌ، رجلٌ عنده خيرٌ وزلّ زلّةً أو زَلاّت، نُصحّح ما عنده ولا نَهدُمه، ولا نَهدم الخيرَ الّذي عنده، إذا كان وَاقفًا أمامَ العِلمانيين أو المُنحلّين أو دُعاة الانحِلال والتّحلّل".

فهل هذا الكلام يقولُه السّلف؟ فإذا كان هؤلاء حربًا على المنهج السّلفي وأهله، فهو منهجٌ ضيّقٌ، ويُثير الفتن بين المسلمين، ويُفرّق جَمعهم، وعُلماء هذا المنهج جواسيسٌ، وعُملاءٌ، وخَونةٌ، وأتباعُ ذَيل بَغلة السّلطان، إلى آخر التّشويهاتِ الّتي يُشيعُونها في كلّ المجالات الّتي يَخوضُونها. وأئمّة الضّلال -عندهم- هُداةٌ ومُصلحُون، ومَناهجُهم هي الّتي تُواجِه التّحدّيات المُعاصِرة، إلى آخِر دِعايَاتهم المُضلّلة.

ونقولُ: لما كان المعتزلةُ يُواجهُون الملاحِدة والفَلاسفة والرّوافض، فهل قال عُلماء السنّة مثلَ هذا الكلام الّذي قَاله (أبو الحسن)؟ ومَن، مَن يَدّعي الوُقوف أمام العِلمانيين غير الإخوان المُسلمين، والسُّروريّين، والقُطبيّين وأشباهِهم من خُصوم السّلفيّين، ثمّ هل السّلفيُّون لا يَقفُون في وَجه العِلمانيين والرّوافض..الخ؟ وهل الإخوان المسلمون لا يَتحالفُون مع العِلمانيّين والشّيوعيّين ومع غيرِهم، ويقولُون: النّصارى إخواننا؟! ثمّ هل الإخوانُ والسّروريُون سَاكتُون عن الطّعون والتّشويه للسّلفيّين؟ وهل يَكفي أن نُشير إشارةً سَريعةً إلى أَفاعيلِهم الشّنيعة في مُحاربة المنهج السّلفي وأهلِه.

انظُر إلى هذا التّهوين مِن البِدع والضّلالات، ويُسمّيها: زلّةٌ أو زلاّت، فهل هذا مَنطقِ السّلف؟

يَخرُجُ مِن السّلفيّة؟! مَع مَا وَردَ في الأحاديثِ المُخرَّجةِ في الصّحيحين أو أَحدِهما، أو مُخرَّجة في غَيرِهما بسندٍ صَحيح. [مختصرُ تَعقيب العلامة أحمد بن يحيى النّجمي الكاشف لتلبيسَات علي الحلبي ص15]

3 الشيخ العلامة زيد بن هادي المدخلي -رحمه الله-

قال السائل: القاعدة الأولى تقول: "نُصحّح ولا نُجرّح"، فما قول سماحتكم في هذه القاعدة؟ **الشيخ**: هذه القاعدة ليست من قواعد أهلِ العلم، ليستْ من قواعد العلماء الربّانيين الذين يُعتدّ بِعلمِهم، وإنّما قواعدُ العلماءِ سَابقاً ولاحقاً: التّصحيح لمن يَستحقّ التّصحيح، والتّجريح لمن يَستحقّ التّجريح، وعلى هذا مَشى أهل السنّة والجماعة، السلفُ الصالح وأتباعهم إلى يوم الدّين، وما كُتبُ الجرح والتعديل عن الأذهان ببعيد، وهذه من المُغالطة، صاحبُها إمّا أن يكون جاهلاً، وإمّا أن يكون مُلبّساً ومُضلّلاً للنّاس، فحسبُه الله، ونسألُ الله أن يَهديَه ويَردّه إلى الحقّ رداً جميلاً. أَفهِمت؟ **السائل**: نعم شيخ، بالنسبة للقاعدة الثانية تقول: "إذا حَاكمتَ حُوكِمت، وإذا دَعوتَ أُجرت". فما هو تعليق سماحتكم على هذا الكلام؟ **الشيخ**: وهذا أيضًا، وهذه قاعدة خاطئة باطلة، قد يكون المُراد منها التّرهيب لمن يَتصدّى لردّ الخطأ، وبيانِه للنّاس، لئلا يَرتكس فيه مَن يَجهله، وترهيبٌ لمن يَنصرُ السنّة ويَنشُرها، ولا يتمّ نصرُ السنّة ونشرُها على الوجه الأكمل، إلاّ بِدحضِ البدع الّتي تُحاربُ السّنن، وتُريد أن تحلّ محلّها، فهذه قاعدة -أيضًا- كسابقتها، قاعدة خاطئة، لا تَصدرُ إلاّ من إنسان يُريدُ أن يُغالط نفسَه، ويُخشى عليه أن يُوبقَها، وكذلك يُريد أن يُغالط غيرَه، سواء بعلمٍ أو بجهل، فإذا كان بعلمٍ فقد ارتكبَ مَأثمًا عظيمًا، وإن كان بجهل، فقد ارتكب -أيضًا- خِطأً كبيرًا، لأنّه لا يجوز لأحدٍ أن يقول على الله أو على رسوله ﷺ إلاّ بعلمٍ مُتيقّنٍ كالشّمس في رابعة السّماء. أمفهومٌ هذا؟ **السائل**: أثابكم الله. **وسئل** -رحمه الله- عن قولهم: "لا تُحذّر مِن بَعض مَن ظَهرتْ مِنه مُخالفاتٌ لمنهج السّلف، وتأصيله لِقواعدٍ باطلةٍ، مع ضُعفٍ في التّأصيل العلمي، مادام

أنّه لم يُخرجهُ أحدٌ من السّلفية". **الشيخ**: أعوذُ بالله من اللغوّ في القول، والزّيغ في العمل، إنّ قولَ القائل: لا تُحذّر مِن بعض مَن ظَهرت منه مُخالفات لمنهج السلف...إلخ السؤال. أقولُ: إنّه قولٌ باطلٌ لمخالفتِه حديث أبي رُقيّة تميم بن أوس الدّاري ﷺ عند مسلم -رحمه الله- وغيره: «الدّين النّصيحة -ثلاثا- قُلنا: لمن يا رسول الله؟ قال: لله، ولِكتابِه، ولِرسُوله، ولأئمةِ المُسلمين، وعَامّتهم». لذا لا يجوز أن يُسمع لِتحذيرِ هذا المُحذّر.

بل إنّ مَن أخطأ في العقيدة أو في المنهج، ونَشر خَطأَهُ، ونُصح لِيرجع من الخطأ إلى الصواب، فأبى أن يَرجع وأصرّ وعاند على بَاطِله، فإنّه يُحذّر منه وُجُوبًا على مَن لَديه قُدرةٌ عِلميّة وحِكمةٌ دعويّة، لِيعلُو الحقّ ويُعلم ويُعمل به، ويُعرف الباطل فيُدحض بالحقّ، ويَحذَر النّاس منه، وهذه وظيفةُ الرّسل الكرام العظام وَورثتِهم من العُلماء الأعلام.

وأمّا ما يتعلّق بإخرَاجِه من السّلفيّة وعَدم إخراجِه منها، فإنّ العُلماء الربّانيين أهلُ ورع وعدلٍ وإنصافٍ، فلا يُخرجُون أحدًا من الإيمان بالكليّة بسبب ذنبٍ ارتكبَه إلاّ أن يكونَ: كفرًا أكبر أو شركًا أكبر أو نفاقًا اعتقاديًّا أو ردّة وزندقةً تُخرجان مُرتكبَها من المِلّة. [من الأجوبة الأثرية عن المسائل المنهجية، خمسون سؤالا وجوابا (ص92-93)]

4 العلامة الشيخ صالح بن فوزان الفوزان -حفظه الله-

السائل: نحنُ إخوةٌ سلفيُون من أوروبا، بالذّات من هُولندا، عندنا بعضُ الأسئلة نُريد طَرحَها على سَماحتكم: عندنا بعض القواعد، ونودّ من سماحتكم أن نَعرفَ هل هي مُوافقة لما عليه أهل السنّة من أصولٍ ثابتةٍ؟ القاعدة الأولى: تقول: "نُصحّح ولا نُجرّح" فما تعليق سماحتكم أثابكم الله؟ **الشيخ**: القاعدة هذه ما لها أصلٌ، أقولُ ما لها أصلٌ، أهلُ الباطل لابدّ من تَجريحهم. **السائل**: بالنسبة للقاعدة الثانية تقول: "إذا حَاكمتَ حُوكِمت، وإذا دَعوتَ أُجرت"، فما تعليق سماحتكم على هذه القاعدة بارك الله فيكم؟ **الشيخ**: هذه مُحدثةٌ ما لها أصلٌ، لازم من مُحاكمةِ

أهل الباطل، نعم. **السائل**: بالنسبة للقاعدة الثالثة: "مِنَ العَدل والإنصاف ذِكرُ الحسنات والسيّئات"، واستدل هذا القائل بِمنهجِ المُوازنات، بالحديثِ المَعرُوف: «صَدَقَكَ وَهُوَ كَذُوبٌ»، فما تعليق سماحتكم على هذا الأمر؟ **الشيخ**: هذا باطلٌ، هذا الكلام باطلٌ أيضًا، ذُكرتْ سيّئات المُشركين ولم تُذكر حسنَاتُهم. **السائل**: بالنسبة لأهل البدع أيضًا؟ هو يقول: "مِن العَدلِ والإنصافِ أن تُذكر حسناتُ أهلِ البدع وسيئاتُهم". **الشيخ**: هُم سواء، تُذكر سيئاتُهم ولا تُذكر حسناتُهم، لأنّ الله ذَكر سيّئات الأعداء، ولا ذَكر حسناتهم. هذه قواعدُ العَرعور؟ **السائل**: نعم قواعده. **الشيخ**: هذه مَنقوضةٌ وباطلةٌ كلّها، مردودٌ عليها، كُتِبَ عليها كِتابات. **السائل**: القاعدةُ الرابعة تقول: "تجوز التّخطئةُ ويُحرم الطّعنُ". هل هذه القاعدة صحيحة؟ **الشيخ**: هذه مِثلُ "نُصحّح ولا نُجرّح" هي هي نَفسُها. **السائل**: ومَثّلَ لها [بقولِه:] لماذا لا يُلامُ الإمام أحمد بتكفيره لِتاركِ الصّلاة، ويُلام سيّد قطب إذا صَدَرت منه بعضُ العبارات، ونقول يُكفّر المجتمعات، ولا يُلام الإمام أحمد، وقد حَكم على هذه الشّعوب كلّها بالكُفر؟ ما هُو تَعليقُ سَماحتكُم؟ [قلتُ: حتّى قال بَعدَ ذِكرِه لِقلّة عَددِ المُصلّين في الدّول المُسلمة: إذن هذا مُجتمعٌ كافرٌ كلّه، قبّحه الله]. **الشيخ**: الإمام أحمد عالم، وقد خَبر طُرق الاستدلال، وسيّد قُطب جَاهل، لا عندَه عِلم، ولا عِندَه مَعرفة، ولا عِنده أدلّة على ما يَقُول، التّسوية بَين الإمام أحمد وسيّد قُطب هذا ظُلم. **السائل**: وقال: لا أعلمُ أحدًا تَكلّم في المنهج على وجه الأرض في قضايا المنهج بمثل ما تكلّم به سيّد قُطب، وبعضُ ما كَتبه كان مُصيبًا فيه. وسُئل عن قوله هذا، فقال: كلمةُ المنهاج -ها هُنا- أقصدُ بها، قضايا التّغيير: الانتخابات، الاغتيالات...وأقصدُ: في زمانِه، أي وَقت الخمسينَات. [قُلت: بل نَسبَ قَدَمَ السّبقِ إلى نَفسه، في التّدقيق في قَضايَا المَنهَج، والله المُستعَان] **الشيخ**: هو يَعني، أظنّ هو لا يَعرف، لأنّه جاهلٌ لا يَعرف، أمّا العلماء -مَن قَبل سيّد قُطب وبَعدَه- خالفُوا سيّد قُطب. **السائل**: بالنسبة -أيضًا- قال: "وهَاهُنا حُفِرَ فخٌّ باسم الدّعوة إلى منهج أهل السنّة والجماعة، وتَجريح العِباد، والطّعن في العِباد، لِكلمةٍ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ وبعد:

فهذه بَعضُ نُقولاَت عُلماءِ الإسلامِ المُعتبَرين، وجَهابذَة العِلم والإيمانِ والدّين، في نقض قواعد وضوابط ما أنزل الله بها من سلطان، دعا إليها أصحابها تدليسًا على السّامعين، وتعميةً للمُسترشدين، وترويجًا للمحدثات في الدّين، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: فَرُبَّ قَاعِدَةٍ لَوْ عَلِمَ صَاحِبُهَا مَا تُفْضِي إِلَيْهِ لَمْ يَقُلْهَا. [الفتاوى الكبرى 6/ 98]، ويقول ابن القيّم: أَمَّا أَنْ نُقَعِّدَ قَاعِدَة وَنَقُولُ: هَذَا هُوَ الْأَصْلُ، ثُمَّ نَرُدُّ السُّنَّةَ لِأَجْلِ مُخَالَفَةِ تِلْكَ الْقَاعِدَةِ، فَلَعَمْرُ اللَّهِ لَهَدْمُ أَلْفِ قَاعِدَةٍ لَمْ يُؤَصِّلْهَا اللهُ وَرَسُولُهُ أَفْرَضُ عَلَيْنَا مِنْ رَدِّ حَدِيثٍ وَاحِدٍ. [أعلام الموقعين 3/ 293].

1 الشيخ العلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني -رحمه الله-

سُئل عن قولهم: "أنْ نَجتَمع على خَطأ خَيرٌ مِن أنْ نَفترق على صَوابٍ، وليسَ كلُّ حقٍّ صواباً، وليسَ كلُّ بَاطلٍ خَطأً". **فأجاب**: هذَا كلامٌ شِعريٌّ وخَياليٌّ، مَاذا يُفيد الاجتماع عَلى الخطأ، ومَاذا يَضرّ الافتِرَاق، إذا كانَ بعضُهم على صَوابٍ وبعضُهم على خَطأ، وربُّنا عزّ وجلّ يَقول: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ﴾، ويَقول: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ۝ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ﴾، و[في] الحديثِ المشهُور، -وهَذا في الوَاقع يُعتبرُ في رَأيي، قَاصمةُ ظَهر الفِرق الإسلاميّة، الّتي لا تَتمسّك بِالمنهجِ السنّي السّلفي، وهو- : «تَفرّقتْ اليَهُودُ وَالنّصَارَى» أو «افْتَرَقَتِ الْيَهُودُ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَتَفَرَّقَتِ النَّصارَى عَلَى اثْنَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً؛ كُلُّهُمْ فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً، قالُوا: مَن هِيَ يَا رَسُولَ الله؟ قَالَ: هِيَ الجَمَاعَة».

وفي رِوَايةٍ أُخرَى قَال: «مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحابِي». فَهذَا الكلامُ يُعارضُ الكِتاب، ويُعارضُ السنّة، ويُعارضُ العَقل، كَيفَ يكُون الاجتماعُ على الخطأ خيرًا مِن الافتِرَاق على الصّوَاب، بعضُهم على الصّواب وبعضُهم على الخطأ، هَذه أوّلاً: إرَادةُ الله الكَونيّة ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾، ثانياً: هَذا خبرُ الرّسُول المعصُوم، أنّ الأمّة سَتفترقُ أكثرَ ممّا تَفرّقت اليَهودُ والنّصَارى، والفِرقةُ الوَاحِدَة مِن هَذه الفِرق الثلاثِ والسّبعين، هِي عَلى الحقّ، ومَا سِواهَا على البَاطل، فهذَا الكلامُ يُقال لِقائلِه مَع وُضوحِ بُطلانِه: [قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنتُمْ صَادِقِينَ]، ومَا يَحتاجُ إلى أكثرِ مِن هَذه الكَلمَة المُوجَزة. [محمد ناصر الدين الألباني من سلسلة الهدى والنور شريط 310].

وقال -رحمهُ الله- عَن قَاعدة: "نتعَاوَنُ عَلى ما اتفَقنَا عَليهِ، ويَعذُر بَعضُنا بَعضاً فِيما اختلَفنَا فِيه": هُم أوّلُ مَن يُخالفُ هَذه القَرة، ونحنُ لا نَشُكّ بِأنّ شَطراً مِن هَذه الكَلمةِ صَوابٌ، وهُو: "نَتعاوَن عَلى ما اتفَقنَا عَليهِ". الجملةُ الأُولى هِي طبعاً مُقتبسَةٌ مِن قَوله تَعالى: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ﴾. أمّا الجُملةُ الأُخرى: "يَعذُر بَعضُنا بَعضاً"؛ لا بدّ مِن تَقيّدها، مَتى؟ حِينَما نَتنَاصَح، ونقولُ لمَنْ أخطأ: أَخطَأتَ، والدّليل كَذا وكَذا، فإذَا رَأيناهُ مَا اقتنَع، ورَأيناه مُخلصاً، فَندَعُه وَشَأنه، فَنتعَاوَن مَعه فِيما اتفَقنَا عليه. أمّا إذَا رَأيناهُ عَاندَ واستكبرَ ووَلّى مُدبِراً، فَحينئذٍ؛ لا تَصحُّ هَذه العِبارة، ولا يَعذُر بَعضُنا بَعضاً فِيما اختلَفنا فِيه. [لقاء مع مجلة الفرقان الكويتية العدد77 / ص22]

وقال -أيضًا- عَن ذَات القَاعدة: الإخوانُ المُسلمُون يَنطلقُون مِن هَذه القَاعدة الّتي وَضعها لَهم رَئيسُهم الأوّل -وعَلى إطلاقِها-، ولذَلك لا تَجدُ فِيهم التّناصُح المُستقى مِن نُصوصِ كِتابِ الله وسنّة رسُولِ الله؛ ومِنهَا سُورَة العَصر: ﴿وَٱلْعَصْرِ ۝ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوْاْ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْاْ بِٱلصَّبْرِ﴾؛ هَذه السُّورة، كانَ أصحابُ النّبيّ ﷺ إذَا تَلاقوا ثمّ أرادُوا أنْ يَتفرّقُوا، قَرأَ أَحدُهم هَذه السُّورة لأهميّتهَا ﴿وَتَوَاصَوْاْ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْاْ بِٱلصَّبْرِ﴾؛ الحقّ كما تَعلمُ ضدّ البَاطل، والبَاطلُ أُصوليٌّ وفُرُوعيٌّ، كلّ مَا خَالف الصّوَاب فهُو بَاطل. هَذه العِبارةُ هِي سَببُ بَقاءِ الإخوانِ المُسلمين نَحوَ سَبعين

سَنة -عَمليًّا- بَعيدِينَ فِكريًّا عَن فَهم الإسلَامِ فَهماً صَحيحًا، وبالتّالي بَعيدِينَ عَن تَطبيقِ الإسلامِ عَمليًّا، لأنّ فَاقدَ الشيء لاَ يُعطِيه. [شريط (رقم 356) ضمن سلسلة الهدى والنور].

2 العلامة الشيخ أحمد بن يحيى النجمي -رحمه الله-

قال رحمه الله: "عَلى أيِّ شيءٍ يجبُ اجتماعُنا؛ أليسَ عَلى الحقّ؟! بلى؛ فإن خَالفَ الحقّ أحدٌ، وَجبَ عَلينا أوّلاً أن نَنصحَه، ونُبيّن له؛ فإن رَجع، وإلاّ فإنَّه يَجب عَلينا أن نَعتبرَهُ شاذًّا ونَرفضَه؛ فإن أيّدَه أحدٌ، وأعَانه على بَاطله أنكَرنا عَلى المُؤيّد وَهَجرنَاه، وبالأخصّ إذا كانت بِدعتُه أو مُخالفتُه وَاضحةً وضَارّةً كَبدعةِ الخوارج، ولا يجوزُ أن نَترك الإنكارَ على المُميّع حِرصاً على جَمع الكَلمة، ولاشكّ أنَّ بِدعةَ الخوارجِ، بدعةٌ ضَارّةٌ بالدّين؛ فإن أفتينَا بِجوازِ الأخذِ لِلعلمِ عَمَّن يَرى رَأي الخوارج؛ فَقد أعنَّا على هَدم الدّين، وشَجّعنا المُفسدِين؛ وهل وُجدَ فِينا التّكفير، والتّفجير، والتّدميرُ إلاّ حين تَتلمذَ مَجموعَاتٌ مِن الشّباب على هؤلاءِ ومُؤيّديهم، ولا يجوزُ أن نقولَ: هؤلاءِ يَحفظُون القُرآن، وعِندَهم عِلمٌ؛ فالجهلُ خيرٌ مِن التّتلمُذِ على أيديهم، وأينَ أنتَ مِن قولِ بعضِ السّلف: "مَن وقّر صَاحبَ بدعةٍ فَقد أعانَ على هَدم الإسلام". أخرَجهُ البَيهقي في الشُّعب. وَصبيغٌ سَيّرَهُ عمرُ بنُ الخطاب ﷺ إلى الكُوفة، ونَهى عَن مُجالسَته؛ أليسَ لأنَّ عمرَ ﷺ خافَ على المُسلمين مِن العَدوَى بِفكرِه؟ بلى؛ أفَيليقُ بَعد ذَلك، ونحنُ نَنتمِي إلى أهلِ الحديثِ وأتباعِ الأثرِ، أن نَغضَب على مَن قال: لا يُؤخذُ العلمُ على مَن يَرى رَأي الخوارج، ولا عَلى مَن يُدافعُ عمَّن يَرى رَأي الخوارج، ويَعتذرُ له، ويُبرّرُ مَسلَكه أو يَؤويهِ في بَيتِه، ويَتظاهَر بِصُحبتِه، ويَحتفظُ به؛ فلاَ يُخرجُه مِن مَنهج السّلف بعدَ العِلم بِخَارجيّته؟!!

بَل يَرى أنَّه إن كانَ لهُ ذَنبٌ فَذنبُه صَغيرٌ، لا يَستحقُّ أن يَخرج به مِن المَنهجِ السّلفي؛ أليسَ النّبيّ ﷺ يقولُ: «لَعَنَ الله مَنْ آوَى مُحْدِثًا». رواهُ مُسلمٌ. وأيُّ حَدثٍ أعظمُ مِن حَدثِ الخوارجِ؛ فهَل يَصحّ أن يُقال: أنَّه لا